مُلْحَقٌ

بالزِّيَادَاتِ وَالتَّعْدِيلَاتِ عَلَى الطَّبْعَةِ الأُولَى مِنْ

مَوْسُوعَةٍ

العَقِيدَةِ وَالأَدْيَانِ وَالفِرَقِ وَالمَذَاهِبِ المُعَاصِرَةِ

تَصْنِيفٌ وَإِعْدَادٌ

مجموعة من الأكاديميين والباحثين المختصين في جامعات العالم

مُرَاجَعَةٌ وَتَقْدِيمٌ

عدد من كبار العلماء والمختصين في العالم الإسلامي

المشرف العام

صاحب السمو الأمير

د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة والمذاهب المشارك في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود بالرياض

دار التوحيد للنشر

مُلْحَقٌ

بالزِّيَادَاتِ وَالتَّعْدِيلَاتِ عَلَى الطَّبْعَةِ الأُولَى مِنْ

مَوْسُوعَةِ

العَقِيدَةِ وَالأَدْيَانِ وَالفِرَقِ وَالمَذَاهِبِ المُعَاصِرَةِ

تَصْنِيف وَإِعْدَاد

مجموعة من الأكاديميين والباحثين المتخصصين في جامعات العالم

مُرَاجَعَة وَتَقْدِيم

عدد من كبار العلماء والمتخصصين في العالم الإسلامي

المشرف العام

صاحب السمو الأمير

د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود بالرياض

دار التوحيد للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وأكرم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فإن حفظ الدين من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، بل هو أهمها على الإطلاق، واعتباره مقدم على اعتبار بقية مقاصد الشريعة من النفس والنسل والعقل والمال؛ كيف لا وكل المقاصد تتلاشى أمام مقصد الدين؛ فلأجله تتلف النفوس بالجهاد لإعلاء كلمة الله، والنسل والعقل والمال كله خدم وتبع لهذا المقصد العظيم، وفي مقدمة ما يحفظ من الدين ركنه الركين وأصله المتين، العقيدة الصافية النقية، بإحياء ما اندرس من معالمها، والدعوة للانقياد والقبول بأصولها وفروعها، وتنقيتها من شوائب الشرك، ودرن المحدثات الغريبة على كيانها، وبيان بطلان وضلال الملل والنحل على كثرتها وتنوعها، وقد قام علماء كل عصر بهذا الواجب أكمل قيام بما يناسب عصورهم، وحمل من كل خلف عدوله هذا الأمانة العظيمة.

ولما كان هذا العصر هو عصر توفر المعلومة، وسهولة الوصول لمصادرها، وحسن تصنيفها وتبويبها، تكللت الجهود بصدور الطبعة الأولى من **مشروع كبير** باسم: **موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة**، سنة ١٤٣٩هـ، في ستة مجلدات، تم توزيع أعداد كثيرة منها مجانًا على مختلف الهيئات والمراكز العلمية والجامعات الإسلامية والعالمية والمكتبات العلمية وغيرها، وبيع ٩٠٠٠ نسخة بأقل من سعر التكلفة، وقد لاقى صدور الطبعة الأولى للموسوعة صدى طيبًا في الساحة العلمية والدعوية، وتفاعلت معه مختلف الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، واستفاد منه طلبة العلم والأكاديميون والعلماء.

وإن شاء الله تعالى نواصل القيام بهذا الواجب الكفائي، والاستمرار في نشر الموسوعة العقدية بثوب جديد في طبعتها الثانية، بعد الطلب المتزايد على الطبعة الأولى، والاهتمام الملموس بها، والاستفادة الكبيرة من أعدادها.

وكما وعدنا في الطبعة الأولى تم إطلاق الموقع الألكتروني:

https://www.islamiccreed.net

وقد تم تحميل الموسوعة من الموقع ما يقارب مليون مرة.

وكان **لتواصل القراء والمهتمين** المباشر أو من خلال البريد الإلكتروني للموسوعة، **دور بارز** في استدراك **مصطلحات ومسائل عقدية** يسيرة، كما تم تعديل أربعة مواضع فقط في الموسوعة، وإضافة أربعة مداخل جديدة لمصطلحات موجودة في الموسوعة، وإضافة ثمان مسائل لمصطلحات موجودة، وخمسة **مصطلحات** جديدة، **وجعلت** كل التعديلات في ملحق يمكن نسخه من الموقع الإلكتروني وإضافته إلى **نسخة الطبعة الأولى** دون الحاجة لشراء نسخة جديدة.

وهذه الملحوظات هي بمثابة مراجعة شاملة من القراء للموسوعة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وتعاون **مشكور** على الخير، وتزكية **عدول** نعتز بها، ونحمد الله على توفيقه وتسديده **لهذه الجهود المباركة إن شاء الله**.

ولا يسعني في مقدمة الطبعة الثانية إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير والدعاء لكل من ساهم في هذه الموسوعة من الكتَّاب والمحكمين والقراء، وأكرر الشكر لأصحاب السماحة والمعالي الذين تفضلوا ـ مع كثرة أعمالهم ـ بمراجعة الموسوعة، وأرفع الشكر والتقدير إلى سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز حفظهما الله تعالى ووفقهما لخير البلاد والعباد.

والله الموفق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المشرف العام

د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود

الإيميل: info@islamiccreed.net

الرياض ص ب ٧٤٨٠ الرمز البريدي ١١٤٦٢

المملكة العربية السعودية - مدينة الرياض

أولًا: الكلمات المعدلة

الجزء	الصفحة	العمود	السطر	المصطلح	الموجود	الصواب/الإضافة
١	١٠	٢	١	آدم	فسَلَّمَ	فَسَلِّمْ
١	١٢	١	هامش رقم ٢	آدم	ومسلم (كتاب القدر رقم ٦٧٤٢)	ومسلم (كتاب القدر رقم ٢٦٥٢)
١	١٦	٢	١٦	آل البيت	قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ	قال شيخ الإسلام ابن تيمية
٢	٨٠٠	٢	٥	توحيد الربوبية	الحمال	الحِجال
٥	٢٨٤٥	١	١٠	المهدي	يخرج المهدي من جهة الشرق، كما دلَّ عليه حديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «**إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل من خراسان فأتوها، فإن فيها خليفة الله المهدي**». قال ابن كثير: «يخرج المهدي ويكون ظهوره من بلاد المشرق» ويحذف هامش ٢، ٣	لم يثبت دليل صحيح يبين الجهة التي يخرج منها المهدي ويرى بعض العلماء أن جهة خروجه جهة المشرق[١] مستدلين بحديث ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان فأتوها فإن فيها خليفة الله المهدي**»[٢]. لكنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

(١) النهاية في الفتن والملاحم (١/ ٢٩). وينظر: المنار المنيف (١٥٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٤٠٨٤)، وأحمد (٣٧/ ٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والبزار (١٠/ ١٠٠) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والحاكم (كتاب الفتن والملاحم، رقم ٨٤٣٢) وصححه ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية وقال: فيه علي بن زيد قال أحمد ويحيى ليس بشيء. (العلل المتناهية ٢/ ٣٧٧ ـ ٣٧٩ المكتبة الإمدادية). وقال الذهبي أراه منكرًا. (ميزان الاعتدال علي بن زيد بن جدعان رقم ٤٤٨٥ دار الفكر العربي).

ثانيًا: إحالات جديدة

الجزء	الصفحة	العمود	السطر	المصطلح	الإحالة
١	١٢٧	٢	٨	الفناء	إرادة السوى يراجع مصطلح (الفناء)
٢	٨٥٢	١	١	القدر	الجبر يراجع مصطلح (القدر)
٣	١٣٠٢	٢	١	الجليل	ذو الجلال والإكرام يراجع مصطلح (الجليل)
٤	١٩٠٨	٢	١٠	الإمامة	طاعة ولي الأمر يراجع مصطلح (الإمامة)

ثالثًا: مصطلحات جديدة

التفويض

التعريف لغة:

التفويض: من فوض، الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر ورده إليه؛ قال ابن فارس: «الفاء والواو والضاد أصل صحيح يدل على اتكال في الأمر على آخر ورده عليه، ثم يفرع فيرد إليه ما يشبهه. من ذلك فوض إليه أمره، إذا رده. قال الله تعالى في قصة من قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤]»[(١)].

ويقال: فوضت الأمر إليه: إذا جعلته إليه، ويقال: بات القوم فوضى؛ أي مختلطين؛ ومعناه: أن كلا فوض أمره إلى الآخر، ويقال: مالهم فوضى بينهم، إذا لم يخالف أحدهم الآخر، فهم فيه شركاء، وتفاوض الشريكان في المال، إذا اشتركا ففوض كل أمره إلى صاحبه، هذا راض بما صنع ذاك وذاك راض بما صنع هذا[(٢)].

التعريف شرعًا:

التفويض في عرف السلف: هو تفويض كيفية صفات الرب تعالى، وأنها معلومة المعنى، مجهولة الكيفية، فهو إثبات اللفظ والمعنى والإيمان بهما جميعا[(٣)].

التعريف اصطلاحًا:

التفويض في اصطلاح المتكلمين: هو تفويض معاني الصفات إلى الله تعالى، وأنه لا يعلم معناها، فتمر ألفاظها على ظاهرها، مع الجهل بمعانيها[(٤)].

الحكم:

يجب القول بالتفويض الذي أراده السلف؛ وهو تفويض الكيفية، مع وجوب اعتقاد المعنى؛ لأن صفات الرب تعالى لها معاني معلومة، وليست مجهولة

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٤٦٠) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٥٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م]، والصحاح للجوهري (٣/ ١٠٩٩) [دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ]، ومقاييس اللغة (٤/ ٤٥٠).

(٣) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ قسم العقيدة ـ ٣٤٨، ٣٥١ [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٤) انظر: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية لأبي المعالي الجويني (٣٢) [المكتبة الأزهرية للتراث، ط١٤١٢هـ]، والفتوى الحموية لابن تيمية (٢٨٥) [دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ].

المعنى، فالسلف يؤمنون باللفظ والمعنى، وأن للصفات كيفية، لكن مجهولة.

وأما التفويض في اصطلاح المتكلمين فهو محرم، ولا يجوز القول به، أو نسبته إلى السلف؛ لأن تفويض المعنى يلزم عليه لوازم فاسدة؛ منها تكذيب القرآن، وتجهيل الرسول ﷺ، وتجهيل الصحابة ومن تبعهم، وأنهم يؤمنون بالألفاظ مجردة، دون معرفة أو فهم لمعانيها.

الحقيقة:

التفويض في عرف السلف: هو الإيمان بألفاظ الصفات، وأن لها كيفيات ومعاني، فأما الكيفية فهي مجهولة، وأما المعاني فهي معلومة، لأن الله تعالى أنزل كتابه بلسان عربي مبين، وأمر بتدبره وعقله وفهمه، ولا يتدبر ولا يعقل ولا يفهم إلا ما كان له معنى، ولابد للصفات من كيفية، لكنها مجهولة للخلق.

ولأن القول في الصفات، كالقول في الذات؛ إذ العلم بكيفية الصفات يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو فرع له تابع له، فإذا كانت حقيقة وكيفية الذات مجهولة لنا، فكذلك كيفيات الصفات.

وأما التفويض في اصطلاح المتكلمين: فهو الإيمان بالألفاظ مجردة، دون فهم معانيها، وهم ينفون الكيفية من أصلها؛ لأن إثبات كيفيات للصفات يلزم منها عندهم التشبيه والتمثيل، وهم ينسبون هذا التفويض إلى السلف، ويقولون بناء عليه: إن مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

الأدلة:

تفويض معاني الصفات باطل لا دليل عليه، بل الأدلة من القرآن والسُّنَّة والإجماع تدل على خلافه.

وأما تفويض كيفيات الصفات فالأدلة عليه ثابتة من القرآن وأقوال السلف والأئمة:

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه].

وأما من الأثر:

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله ـ لما سئل عن الاستواء؛ كيف استوى؟ ـ فأطرق رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف

غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يخرج»[١].

قال الوليد بن مسلم: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟. فقالوا: «أمروها كما جاءت ـ وفي رواية ـ: أمروها كما جاءت بلا كيف»[٢].

أقوال أهل العلم:

قال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكلام في صفات الله عَزَّوَجَلَّ ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وذهب قوم من المثبتين إلى البحث عن التكييف. والطريقة المحمودة هي الطريقة المتوسطة بين الأمرين، وَهذا لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فَكذلك إثبات الصفات وإنما أثبتناها لأن التوقيف ورد بها وعلى هذا مضى السلف»[٣].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل فهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف[٤]. يقولون: إن الرسول ﷺ لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: أن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بها ابتداء، فعلى قولهم: تكلم بكلام لا يعرف معناه»[٥].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «العقل قد يئس من تعرف كنه الصفة وكيفيتها، فإنه لا يعلم كيف الله إلا الله، وهذا معنى قول السلف بلا كيف أي بلا كيف يعقله البشر، فإن من لا تعلم حقيقة ذاته وماهيته، كيف تعرف كيفية نعوته وصفاته؟ ولا يقدح ذلك في الإيمان بها، ومعرفة معانيها، فالكيفية وراء ذلك، كما أنا نعرف معاني ما

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في أصول الاعتقاد رقم (٦٦٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٥١).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة برقم (٩٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٧)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٩).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠) [دار الراية السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٤) يقصد بهؤلاء: الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم ممن يدعي الانتساب للسنة والسلف، ويقول: إن مذهب السلف هو التفويض، ويدل على ذلك كلامه في مواضع كثيرة.

(٥) الفتوى الحموية (٢٨٥ ـ ٢٨٦).

أخبر الله به من حقائق ما في اليوم الآخر، ولا نعرف حقيقة كيفيته، مع قرب ما بين المخلوق والمخلوق، فعجزنا عن معرفة كيفية الخالق وصفاته أعظم وأعظم»[(١)].

وقال الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى»[(٢)].

۞ الأقسام:

ينقسم التفويض إلى قسمين[(٣)]:

الأول: تفويض الكيفية: وهذا الذي ورد عن السلف، وهو أنهم يفوضون كيفية الصفات؛ لأن الكيفية من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن الغيب الذي لا يعلم كنهه وحقيقته إلا الله تعالى.

والثاني: تفويض المعنى: وهو تفويض معاني الصفات، وأن أحدًا من الخلق لا يعلم معانيها، وهذا القسم قال به الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم من بعض الحنابلة المتأخرين.

(١) مدارج السالكين (٣/ ٣٣٥) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٢) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ قسم العقيدة ـ (٣٤٨) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٣) انظر: إتحاف السائل بما في الطحاوية من مسائل لصالح آل الشيخ (٢٨٨).

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: نسبة التفويض إلى السلف:

ينسب المتكلمون من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم التفويض في اصطلاحهم إلى السلف، ويقولون: إن السلف كانوا يفوضون معاني الصفات، مع إيمانهم بألفاظها، وأنها على ظاهرها، ولهذا كان مذهبهم هو الأسلم بزعمهم.

وعليه اشتهرت مقولتهم الباطلة: مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم.

ويستدلون ببعض العبارات الواردة عن السلف، مثل المقولة المشهورة في الصفات: «أمروها كما جاءت بلا كيف».

قال الوليد بن مسلم: سألت مالك بن أنس وسفيان الثوري والليث بن سعد والأوزاعي عن الأخبار التي جاءت في الصفات؟. فقالوا: «أمروها كما جاءت ـ وفي رواية ـ: أمروها كما جاءت بلا كيف»[(٤)].

وهذا من الكذب على السلف، بل إن السلف فوضوا علم الكيفية، ولم يفوضوا علم المعاني.

(٤) تقدم تخريجه.

قال ابن عثيمين: «هؤلاء ضلوا إن قالوا ذلك عن جهل بطريقة السلف، وكذبوا إن قالوا ذلك عن عمد، أو نقول: كذبوا على الوجهين على لغة الحجاز، لأن الكذب عند الحجازيين بمعنى الخطأ، وعلى كل حال، لا شك أن الذين يقولون: إن مذهب أهل السنة هو التفويض، أنهم أخطأوا، لأن مذهب أهل السنة هو إثبات المعنى وتفويض الكيفية»[(١)].

فالسلف أعلم الأمة بنصوص الصفات لفظًا ومعنى، وأبلغهم في إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، على حسب مراد الله تعالى، ومراد رسوله ﷺ[(٢)].

وسئل الشيخ عبد الرزاق عفيفي: بعض الناس ينسبون إلى السلف القول بالتفويض، فما ردكم؟. فقال الشيخ رحمه الله: «التفويض ليس هو اعتقاد السلف ومن نسب إلى السلف التفويض فقد أخطأ، فالتفويض عند السلف في الكيفية، الكيف مجهول، ما هو الاستواء؟ مجهول، فالكلام عن كيفية الرؤية خطأ»[(٣)].

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٩٢ ـ ٩٣) [دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤١٤هـ].

(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (٢٤) [دار ابن الجوزي، ط١٤١٧هـ].

(٣) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ قسم العقيدة ـ (٣٥١).

ـ **المسألة الثانية**: تفويض الكيفية لا يلزم منه نفي الكيفية، بل للصفات كيفيات، لكن لا يعلم حقيقتها إلا الله تعالى.

قال الشيخ ابن عثيمين: «فإن قيل: هل لصفات الله كيفية؟. فالجواب: نعم لها كيفية، لكنها مجهولة؛ لأن الشيء إنما تعلم كيفيته بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره، أو خبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق غير موجودة في صفات الله تعالى، وبهذا عرف أن قول السلف: بلا كيف؛ معناه: بلا تكييف، لم يريدوا نفي الكيفية مطلقًا؛ لأن هذا تعطيل محض، والله أعلم»[(٤)].

ـ **المسألة الثالثة**: بيان معنى مقالة: «أمروها كما جاءت بلا كيف»، ومقالة: «نصوص الصفات تجرى على ظاهرها»:

المقالة الأولى: فيها دلالة ظاهرة على «أن السلف كانوا يثبتون لنصوص الصفات المعاني الصحيحة التي تليق بالله، تدل على ذلك من وجهين:

الأول: قولهم: أمروها كما جاءت؛ فإن معناها إبقاء دلالتها على ما جاءت به من المعاني، ولا ريب أنها جاءت

(٤) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ٣١ [دار ابن الجوزي، ط١٤١٧هـ].

لإثبات المعاني اللائقة بالله تعالى، ولو كانوا لا يعتقدون لها معنى لقالوا: أمروا لفظها، ولا تتعرضوا لمعناها، ونحو ذلك.

الثاني: قولهم: بلا كيف؛ فإنه ظاهر في إثبات حقيقة المعنى؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقدون ثبوته ما احتاجوا إلى نفي كيفيته، فإن غير الثابت لا وجود له في نفسه، فنفي كيفيته من لغو القول»[(١)].

وأما المقالة الثانية: فإن السلف أجروا نصوص الصفات على ظاهرها اللائق بالله ﷻ، وقالوا: إن الظاهر هو ما يظهر من هذه الآيات والأحاديث من المعاني اللائقة بالخالق ﷻ وما اختص به من صفات الجلال والعظمة، فهذا هو الذي يظهر من إطلاق هذه الصفات، وهو الذي يجب أن تحمل عليه[(٢)].

ـ المسألة الرابعة: نقد مقالة: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم»

إن منشأ هذه المقالة أمران:

أحدها: اعتقاد قائلها أن الله تعالى ليس له في نفس الأمر صفة حقيقية دلت عليها النصوص، وهذا اعتقاد باطل.

الثاني: اعتقاد أن طريقة السلف هي الإيمان بمجرد ألفاظ نصوص الصفات من غير إثبات معنى لها، وهذا كذب على السلف، واعتقاد باطل.

وهذه المقالة تتضمن حقًّا وباطلا؛ فأما الحق فقوله: مذهب السلف أسلم، وأما الباطل فقوله: إن مذهب الخلف أعلم وأحكم، وبيان بطلانه من أوجه:

أولًا: أنه يناقض قوله: إن طريقة السلف أسلم؛ فإن كون طريقة السلف أسلم من لوازم كونها أعلم وأحكم؛ إذ لا سلامة إلا بالعلم والحكمة، العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم، وهو لازم لا محيد عنه

ثانيًا: أن السلف هم ورثة الأنبياء والمرسلين، فقد تلقوا علومهم من ينبوع الرسالة الإلهية وحقائق الإيمان.

وأما أولئك الخلف فقد تلقوا ما عندهم من المجوس والمشركين وضلال اليهود واليونان، فكيف يكون ورثة هؤلاء أعلم وأحكم في أسماء الله وصفاته من ورثة الأنبياء والمرسلين.

ثالثًا: أن هؤلاء الخلف كانوا حيارى

(١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية (٢٩ ـ ٣٠)، وانظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، والفتوى الحموية لابن تيمية ٥٢٨، ومختصر الصواعق المرسلة (١/ ١٦٠) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ]، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية (٩٥).

مضطربين بسبب إعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ، من البينات والهدى، والتماسهم علم معرفة الله تعالى ممن لا يعرفه بإقراره على نفسه وشهادة الأمة عليه[١].

رابعًا: اعتقادهم أن: «طريقة الخلف أعلم وأحكم، وأنها أصوب من طريقة السلف» لا ريب أنه شعبة من شعب الرفض، فإنه وإن لم يكن تكفيرًا للسلف، كما يقوله من يقوله من الرافضة، والخوارج، ولا تفسيقًا لهم كما يقوله من يقوله من المعتزلة، والزيدية وغيرهم، كان تجهيلًا لهم وتخطئة وتضليلًا، ونسبة لهم إلى الذنوب والمعاصي، وإن لم يكن فسقًا فزعمًا: أن أهل القرون المفضولة في الشريعة أعلم وأفضل من أهل القرون الفاضلة!![٢].

مذهب المخالفين:

قال بالتفويض المذموم الأشاعرة ومن وافقهم، وهو المسلك الثاني عندهم من مسائل التعطيل بعد التأويل، حيث قال اللقاني في منظومته:

وكل نص أوهم التشبيها
أوله أو فوض ورُم تنزيها[٣]

وقد نسبوا هذا المذهب إلى أئمة السلف، والسلف بريئون منه؛ إذ مذهب السلف هو إثبات الصفات، أن لها معاني معلومة، إلا أنهم فوضوا الكيفية، وقالوا: هي مجهولة لنا.

قال عبد السلام بن إبراهيم اللَّقاني شارحًا قول والده الناظم (**أوِّله**) **وجوبًا**، بأن تحمله على خلاف ظاهره، والمراد أوِّله تفصيليًّا مُعيِّنًا فيه المعنى الخاص أخذًا من المقابل الآتي، كما هو مختار الخلف من المتأخرين... ـ إلى أن قال ـ: (أو فوِّض): علم المعنى المراد من ذلك النص تفصيليًّا إليه تعالى، وأوِّله إجمالًا كما هو طريق السلف»[٤].

الرد:

هذا المذهب باطل بالأدلة الشرعية، والعقلية:

فمن الشرع: آيات من كتاب الله تعالى تحث على التدبر والتفكر في كلام الله تعالى، ولا يتدبر إلا كان له معنى.

---

(١) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية (١٨٥ ـ ٢٠١)، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية (٢٢ ـ ٢٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٥٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط١٤٢٤هـ].

(٣) هداية المريد لجوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني (١/ ٤٨٨) [دار البصائر، ط١، ١٤٣٠هـ].

(٤) انظر: حاشية ابن الأمير السَّنباوي على إتحاف المريد لعبد السلام بن إبراهيم اللقاني (١٨٢ ـ ١٨٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ].

منها: آيات ورد فيها الأمر بالتدبر والتفكر؛ كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩﴾ [ص]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾ [النساء: ٨٢]، وغير ذلك.

ولم يقل: إلا آيات الصفات، ولم يستثن شيئًا، وما يتدبر فلابد أن يوصل إلى معناه، وهذا هو الذي مشى عليه السلف[(١)].

ومنها: آيات ورد فيها أن القرآن الكريم آيات بينات، ويدخل في ذلك آيات الصفات؛ كقوله تعالى: [البقرة: ٢٤٢]، وقوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٠٣﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ١٩﴾ [القيامة]، وغير ذلك كثير، وكله يتضمن بيان لفظه ومعناه[(٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما التفويض: فإن من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟. وأيضًا، فالخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما بين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر»[(٣)].

وأما من الأثر: فكان الأصل الذي أصله السلف في هذا الباب هو ما ورد عن إمام دار الهجرة: الإمام مالك بن أنس؛ حيث قال ـ لما سئل عن الاستواء؛ كيف استوى؟ ـ فأطرق رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعًا، فأمر به أن يخرج»[(٤)].

وقد فسر السلف والأئمة الصفات، وقرروا معانيها، كما فسروا الاستواء والصمد والقيوم، وغير ذلك كثير مما هو مبثوث في كتب السنة والاعتقاد، وكتب التفسير وغيرها.

ومما يقال أيضًا: أن عوام أهل السنة والجماعة يعلمون كثيرًا من معاني الصفات، مثل العليم، والسميع

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين (٣/ ١٢٤) [مكتبة الرشد ناشرون، ط٢، ١٤٣٥هـ].

(٢) انظر: شرح مقدمة التفسير لابن تيمية لابن عثيمين (٢١) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) [الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ].

(٤) تقدم تخريجه.

والبصير، والغفور، والرحيم، وغير ذلك، فإذا كان عامة الناس يعرفون معانيها، فمن باب أولى أئمة السلف وعلماؤهم يعلمون ذلك.

وأما من العقل: فإنه لا يجوز أن نفوض؛ لأن التفويض معناه أن يبقى القرآن في كل ما يتعلق بالله لا يفهم ولا يعقل، فيكون هذا القرآن الكريم في أعظم ما جاء من أجله غير مفهوم ولا معلوم، وهذا شيء مستحيل على حكمة الله ﷻ[(١)].

ويلزم على هذا القول لوازم فاسدة:

منها: اتهام النبي ﷺ: إما بالجهل، وإما بالخيانة؛ بيانه أن يقال لهم: قولكم هذا إما أن تعنوا أن الرسول ﷺ جاهل بمعاني أسماء الله وصفاته، وإما أنه كاتم لما يعلمه من ذلك، فإن قلتم بالأول وصفتموه بالجهل، وإن قلتم بالثاني وصفتموه بالخيانة[(٢)].

فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه[(٣)].

ومنها: أن الخطاب الذي أريد به هدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلى النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهره باطل وكفر، ولم يرد منا أن نعرف لا ظاهره ولا باطنه، أو أريد منا أن نعرف باطنه من غير بيان في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطب بما بين فيه الحق، ولا عرفنا أن مدلول هذا الخطاب باطل وكفر.

وحقيقة قول هؤلاء في المخاطب لنا: أنه لم يبين الحق، ولا أوضحه، مع أمره لنا أن نعتقده، وأن ما خاطبنا به وأمرنا باتباعه والرد إليه لم يبين به الحق ولا كشفه، بل دل ظاهره على الكفر والباطل، وأراد منا أن نفهم منه شيئًا، أو أن نفهم منه ما لا دليل عليه فيه.

وهذا كله مما يعلم بالاضطرار تنزيه الله ورسوله عنه، وأنه من جنس أقوال أهل التحريف والإلحاد[(٤)].

ومنها: استطالة الفلاسفة على نصوص المعاد وغيرها؛ إذ بهذا احتج الملاحدة، كابن سينا وغيره، على مثبتي المعاد، وقالوا: القول في نصوص المعاد كالقول

(١) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين (٣/ ١٢٤).

(٢) انظر: شرح مقدمة التفسير لابن عثيمين (٢١) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٤).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٢).

في نصوص التشبيه والتجسيم، وزعموا أن الرسول ﷺ لم يبين ما الأمر عليه في نفسه، لا في العلم بالله تعالى ولا باليوم الآخر، فكان الذي استطالوا به على هؤلاء هو موافقتهم لهم على نفي الصفات، وإلا فلو آمنوا بالكتاب كله حق الإيمان لبطلت معارضتهم ودحضت حجتهم[(١)].

فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية.

٢ ـ الفتوى الحموية، ابن تيمية.

٣ ـ فتح رب البرية بتلخيص الحموية، ابن عثيمين.

٤ ـ شرح العقيدة الواسطية، ابن عثيمين.

٥ ـ مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، عرض ونقد، أحمد بن عبد الرحمن القاضي.

٦ ـ معارج القبول، حافظ حكمي.

٧ ـ معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، محمد بن خليفة التميمي.

٨ ـ النفي في باب صفات الله سبحانه وتعالى بين أهل السنة والجماعة والمعطلة، أرزقي سعيد.

٩ ـ اختلافات الأشاعرة في مسائل التوحيد والإيمان والقدر، عرض ودراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، بوفلجة بن عباس.

١٠ ـ موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن المحمود.

(١) انظر: المصدر نفسه (١/ ٢٠٤).

(٢) انظر: المصدر نفسه (١/ ٢٠٥).

المُحيي المُميت

التعريف لغة:

المُحيي المميت: المحيي: اسم فاعل من الإحياء، يرجع إلى الأصل الثلاثي حيي الدال على ضد الموت، والفعل منه: أحي يحيي إحياء وحياة فهو محييّ، وأحياه: جعله حيًا، والحي ضد الميت، جمعه أحياء.

والمميت: اسم فاعل من الإماتة، يرجع إلى الأصل الثلاثي موت الدال على ضد الحياة، والفعل منه: أمات يميت موتًا وإماتة فهو مميت، وأماته وموّته: جعله ميتًا، والميت ضد الحيّ، جمعه أموات[(٣)].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ٢٨٣، ٢٨٧ ـ ٢٨٩) (١٤/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤) [الدار المصرية]، ومقاييس اللغة ص(٢٩٠، ٩٦٨) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ]، الصحاح (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧) [(٦/ ٢٣٢٣ ـ ٢٣٢٤) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، القاموس =

التعريف شرعًا:

المحيي الذي أحيا الخلق بأن خلق فيهم الحياة، وأحيا الموات بإنزال القطر من السماء لإحياء النبات والعشب، وعنهما تكون الحياة، كما يحيي الأجسام البالية بإعادة بعض الأرواح فيها، ويحي القلوب الميتة بنور المعرفة والهدى والإيمان[١].

والمميت معناه الذي جعل الخلق ميتًا بسلب الحياة عنهم، وسلب متعلقاتها من الوجود والحركة، وسلب المعرفة والعلم والهدى والإيمان، وذلك بموت القلب[٢].

الأدلة:

استدل من أثبت هذا الاسم لله ﷻ بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤﴾ [النجم: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وغيرها.

كما ورد في جميع طرق حديث تعيين الأسماء المشهور[٣].

أقوال أهل العلم:

قال ابن القيم: «من أسمائه الغفور، الرحيم، العفو، الحليم، الخافض الرافع، المعز المذل، المحيي المميت، الوارث، الصبور، ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء، فاقتضت حكمته سبحانه أن ينزل آدم وذريته دارًا يظهر عليهم فيها أثر أسمائه تعالى؛ فيغفر فيها لمن يشاء ويرحم من يشاء، ويخفض من يشاء ويرفع من يشاء»[٤].

وقال حافظ حكمي: «وهو المحيي المميت قبل خلقه الموت والحياة»[٥].

المسائل المتعلقة:

اسم الله ﷻ: «المحيي المميت» من الأسماء المتقابلة التي يدل معنى كل واحد منهما على ضد معنى الأخر، وهما دالان على صفتين فعلتين وهي: الإحياء والإماتة[٦]، وأفعاله كلها خير

= المحيط ص(٢٠٦، ١٦٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦هـ].

(١) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص(٥٦) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٧٤م]، شأن الدعاء ص(٧٩ ـ ٨٠) [دار الثقافة، ط٣، ١٤١٢هـ]، المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٠٥) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ]، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٨) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص(٥٦) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٧٤م]، شأن الدعاء ص(٧٩ ـ ٨٠) [دار الثقافة، ط٣، ١٤١٢هـ]، الأسماء والصفات (١/ ١٨٦) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ]، أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٨) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٣) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ص(٧٩ ـ ٨٤) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٤) مفتاح دار السعادة (١/ ٣) [دار الكتب العلمية].

(٥) معارج القبول بشرح سلم الوصول (١/ ١٤٠).

(٦) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٨٣) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

محض، لا شر فيها، ومن هنا كان اسم الله: المحيي المميت من أسمائه الحسنى.

يقول ابن القيم: «إن أسماءه كلها حُسنى ليس فيها اسم غير ذلك أصلا؛ ومن أسمائه ما يطلق عليه باعتبار الفعل نحو الخالق الرازق المحيي المميت، وهذا يدل على أن أفعاله كلها خيرات محض لا شر فيها؛ لأنه لو فعل الشر لاشتُق له منه اسم ولم تكن أسماؤه كلها حُسنى، وهذا باطل، فالشرُّ ليس إليه، فكما لا يدخل في صفاته ولا يلحق ذاته لا يدخل في أفعاله، فالشر ليس إليه، لا يضاف إليه فعلا ولا وصفا وإنما يدخل في مفعولاته، وفرق بين الفعل والمفعول: فالشر قائم بمفعوله المباين له، لا بفعله الذي هو فعله، فتأمل هذا فإنه خَفِيَ على كثير من المتكلمين وزلَّت فيه أقدام وضلت فيه أفهام، وهدى الله أهل الحق لما اختلفوا فيه بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[(١)].

الآثار:

إن الله ﷻ تمدّح نفسه بالإحياء والإماتة؛ ليُعلم أن مصدر الخير والشر والنفع والضر من قِبَله، لا شريك له في ملكه، استأثر بالبقاء، وكتب على خلقه الفناء، فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الله سبحانه هو المحيي المميت على الإطلاق[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج.

٢ ـ تهذيب اللغة للأزهري (٥).

٣ ـ شأن الدعاء للخطابي.

٤ ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

٥ ـ الصحاح للجوهري (ج٦).

٦ ـ المنهاج في شعب الإيمان للحليمي.

٧ ـ أحكام القرآن لابن العربي (ج٢).

٨ ـ الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لقرطبي (ج١).

٩ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي.

١٠ ـ معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي.

١١ ـ المعجم الوسيط (ج١).

(١) بدائع الفوائد (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤) [دار الكتب العربي، بيروت].

(٢) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٨٤).

المعزّ المذل

التعريف لغة:

المعزّ: اسم فاعل من العزة، وأصله عَزَّ؛ الدال على الشدة والقوة والغلبة والقهر، وفعله عزّ يعِزُّ عِزًّا وعزّة فهو عزيز وأعزّه: قوّاه، فهو مُعِزٌّ إذا جعله عزيزًا قويًا، ووهبه عزًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، أي: قويّنا وشددنا[(١)].

والمذلّ اسم فاعل من الإذلال، وأصله ذلّ؛ الدال على الخضوع والاستكانة واللين، وهو ضد العزّ، وفعله: ذلَّ يذِلُّ ذُلًّا وذِلَّةً ومذَلَّةً وإذلالًا، واستذلّه وأذلّه، ويقال: رجل ذليل: خاضع مستكين ضعيف هيّن، وأَذَلَّه الله: جعله ذليلًا[(٢)].

التعريف شرعًا:

المعز المذل من الأسماء المتقابلة، التي يظهر كمال معناها بانضمامها إلى بعض، والمعنى: يُعِزُّ من يشاء من أوليائه بطاعته، فأظهرهم على أعدائه في الدنيا، وأحلّهم دار الكرامة في العقبى، ويُذِلُّ من يشاء من أعدائه بكفرهم ومعصيته، بأن ضرب عليهم الرّق والجزية والصغار في الدنيا، ولهم في الآخرة عقوبة الخلود في النار[(٣)].

وقيل: «المعزّ: هو الميسر أسباب المنعة، والمذلّ: هو المعرض للهوان والضعة»[(٤)].

وقيل: «هو الذي يرفع مقدار أوليائه، ويحطّ مقدار أعدائه»[(٥)].

الأدلة:

استدل من أثبت هذا الاسم من أهل العلم بقوله تعالى: ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٨٢ ـ ٨٤) [الدار المصرية]، معجم مقاييس اللغة ص(٦٦٠) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ]، الصحاح (٣/ ٨٨٥ ـ ٨٨٦) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، مفردات ألفاظ القرآن ص(٥٦٣) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨]، القاموس المحيط ص(٦٦٤) [مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦هـ]، المعجم الوسيط (٢/ ٥٩٨) [دار الدعوة، ط٢، ١٩٧٢م].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٤٠٦ ـ ٤٠٨) [الدار المصرية]، معجم مقاييس اللغة ص(٣٨٣) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ]، الصحاح (٤/ ١٧٠١ ـ ١٧٠٢) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، مفردات ألفاظ القرآن ص(٣٣٠) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨]، القاموس المحيط ص(١٢٩٤ ـ ١٢٩٥) [مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٦هـ]، المعجم الوسيط (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥) [دار الدعوة، ط٢، ١٩٧٢م].

(٣) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص(٤١ ـ ٤٢) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٧٤م]، شأن الدعاء ص(٥٨ ـ ٥٩) [دار الثقافة، ط٣، ١٤١٢هـ]، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ]، تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص(١٧١) [مجلة الجامعة الإسلامية، ع١١٢، ١٤٢٣هـ].

(٤) المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٠٨) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ].

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٨) [دار الكتب العلمية، ط١].

كما ورد هذا الاسم في طرق حديث تعيين الأسماء المشهور، ما عدا طريق عبد العزيز بن الحصين[١].

والذي يظهر من خلال أدلة هذين الاسمين أنهما لم يردا بصيغة الاسم، وإنما اشتقا من الفعل كما في هذه الآية، وكما في حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ وفيه: «وإنه لا يذل من واليت، ولا يعز من عاديت، تباركت ربنا وتعاليت»[٢]. ولعله لذلك لم يعدهما بعض أهل المحققين من أهل العلم الذين جمعوا تسعة وتسعين اسمًا من أسماء الله الحسنى الثابتة بالأدلة الواضحة البينة[٣]، وإن لم يشترطوا الاستقصاء فيما جمعوا.

(١) انظر: معتقد هل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي ص(٧٩ ـ ٨٤).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٢٥) واللفظ له، والترمذي (أبواب الوتر، رقم ٤٦٤) وحسنه، والنسائي (كتاب قيام الليل وتطوع النهار، رقم ١٧٤٥)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، رقم ١١٧٨)، وأحمد (٣/ ٢٤٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والدارمي (كتاب الصلاة، رقم ١٦٣٤)، وصححه النووي في الخلاصة (١/ ٤٥٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، الألباني في أصل صفة الصلاة (٣/ ٩٧٣ ـ ٩٧٤).

(٣) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (٤٠ ـ ٤٢) [أضواء السلف، ١٤١٦هـ] وقطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني للعباد (٨٥ ـ ٩٢) [دار ابن القيم، ودار ابن عفان، ط١، ١٤٢٤هـ].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز والمذل، الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه، ولا الضار عن قرينه؛ لأن اقترانها يدل على العموم»[٤].

وقال ابن القيم: «من أسمائه الغفور، الرحيم، العفو، الحليم، الخافض الرافع، المعز المذل، المحيي المميت، الوارث، الصبور، ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء، فاقتضت حكمته سبحانه أن ينزل آدم وذريته دارًا يظهر عليهم فيها أثر أسمائه تعالى؛ فيغفر فيها لمن يشاء ويرحم من يشاء، ويخفض من يشاء ويرفع من يشاء»[٥].

ويقول حافظ الحكمي: «إن من أسماء الله ﷻ ما لا يطلق عليه إلا مقترنًا بمقابله، فإذا أطلق وحده أوهم نقصًا تعالى الله عن ذلك، فمنها المعطي المانع، والضار النافع، والقابض الباسط، والمعز المذل، والخافض الرافع، فلا يطلق على الله ﷻ المانع الضار القابض المذل الخافض؛ كلًّا على انفراده، بل لا بد من ازدواجها

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٩٤).

(٥) مفتاح دار السعادة (١/ ٣)، [دار الكتب العلمية].

بمقابلاتها؛ إذ لم تطلق في الوحي إلا كذلك»[١].

الشروط:

«المعزّ المذلّ» من الأسماء المتقابلة التي نصّ أهل العلم على أنه لا ينبغي أن يُثنى على الله بها إلا كل واحد مع الآخر؛ لأن الكمال المطلق من اجتماع الوصفين، فالإعزاز المطلق من غير إذلال قد يكون فيه نقص، والإذلال المطلق من غير إعزاز قد يكون فيه نقص وضرر على العباد، والكمال في اجتماع الإعزاز والإذلال وفق الحكمة والمصلحة، وذلك شأن رب العالمين[٢].

قال السعدي: «القابض الباسط، الخافض الرافع، المعز المذل، المانع المعطي، الضار النافع، هذه الأسماء الكريمة من الأسماء المتقابلات التي لا ينبغي أن يُثنى على الله بها إلا كل واحد مع الآخر؛ لأن الكمال المطلق من اجتماع الوصفين، فهو القابض للأرزاق والأرواح والنفوس، والباسط للأرزاق، والرحمة، والقلوب، وهو الرافع للأقوام القائمين بالعلم والإيمان الخافض لأعدائه»[٣].

المسائل المتعلقة:

ـ أنواع الإعزاز بالنسبة للخلق:

قال الزجاج: «وهو تعالى يعزّ من شاء من أوليائه، والإعزاز على ضروب: إعزاز من جهة الحكم والفعل، وإعزاز من جهة الحكم، وإعزاز من جهة الفعل.

فالأول: هو ما يفعله الله تعالى بكثير من أوليائه في الدنيا، ببسط حالهم، وعلو شأنهم، فهو إعزاز حكم وفعل.

والوجه الثاني: ما يفعله تعالى ذكره بأوليائه، من قلة الحال في الدنيا، وأنت ترى من ليس في دينه فوقه في الرتبة، فذلك امتحان من الله تعالى لوليه، وهو يثيبه إن شاء الله على الصبر عليه.

والوجه الثالث: ما يفعله الله تعالى بكثير من أعدائه، من بسط الرزق، وعلو الأمر والنهي، وظهور الثروة في الحال في الدنيا، فذلك إعزاز فعل لا

(١) معارج القبول (١١٧) [دار ابن القيم، ط١، ١٤١٠هـ].

(٢) انظر: المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٢٠٨)، مجموع الفتاوى (٨/ ٩٤ ـ ٩٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٦هـ]، منهاج السنة النبوية (٥/ ٤١٠) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ]، بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، (٤/ ٣٧ ـ ٣٩)، (٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ]، الرسالة الأكملية ص(٣٩) [مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ]، تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص(١٧١).

(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٧١) [مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٣٣، عام ١٤٢١هـ].

إعزاز حكم، وله في الآخرة عند الله العقاب الدائم؛ وإنما ذلك إملاء من الله تعالى له واستدراج، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٧٨﴾﴾ [آل عمران]»[(١)].

وقال السعدي: «وهو المعزّ لأهل طاعته، وهذا عزّ حقيقي، فإن المطيع لله عزيز، وإن كان فقيرًا ليس له أعوان.

المذّل لأهل معصيته، وأعدائه ذلًا في الدنيا والآخرة، فالعاصي وإن ظهر بمظاهر العزّ فقلبه حشوه الذلّ وإن لم يشعر به؛ لانغماسه في الشهوات، فإن العزّ كل العزّ بطاعة الله، والذلّ بمعصيته»[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج.

٢ ـ شأن الدعاء للخطابي.

٣ ـ التوحيد لابن منده (ج٢).

٤ ـ المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (ج١).

٥ ـ الأسماء والصفات للبيهقي (ج١).

٦ ـ مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني.

٧ ـ الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (ج١).

٨ ـ أحكام القرآن لابن العربي (ج٢).

٩ ـ الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (ج١).

١٠ ـ الرسالة الأكملية لابن تيمية.

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص(٤١).

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص(١٧١).

النافع الضَّار

التعريف لغة:

النافع: اسم فاعل من النفع، مأخوذ من الأصل الثلاثي «نفع» الدال على خلاف الضرّ، ويقال النافع: إذا أفاد غيره وأوصل إليه ما ينفعه من الخير[(٣)].

والضَّار: اسم فاعل من الإضرار، مأخوذ من الأصل «ضرّ» الدال على خلاف النفع، ويقال: الضار: إذا جلب الضرر بالغير، وألحق به المكروه والأذى[(٤)].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٥) [الدار المصرية، ط١، ١٣٨٧هـ]، مقاييس اللغة ص(١٠٤٢) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ]، الصحاح (٣/ ١٢٩٢) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، مفردات ألفاظ القرآن ص(٨١٩) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨]، المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٢) [دار الدعوة، ط٢، ١٩٧٢م].

(٤) انظر: انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٤٥٦ ـ ٤٦٠) [الدار المصرية، ط١، ١٣٨٧هـ]، مقاييس اللغة ص(٥٩٨) =

التعريف شرعًا:

اسم الله تعالى: «النافع الضار» من الأسماء المقترنة التي يظهر كمال معناها بانضمامها إلى بعض؛ فالجمع بينهما أدلّ على كمال القدرة وتمام الحكمة، فمن لم يكن على النفع والضر قادرًا لم يكن مرجوًا ولا مخوفًا، والمعنى هو: دلالة مجموعهما أن الخير والشر بيد الله ﷻ، وهو مسبب كل خير، ودافع كل شر، وأن الخلق تحت لطفه يرجون كرمه[١].

«فهو تعالى النافع لمن شاء من عباده بالمنافع الدينية والدنيوية، الضار لمن فعل الأسباب التي توجب ذلك»[٢].

وقد يكون معناهما أيضًا: أن يقلب الضار بلطفه نافعًا، فيشفي بالسم القاتل إذا شاء، كما يُميت به إذا شاء؛ حتى يُعلم أن الأسباب إنما تنفع وتضر إذا اتصلت المشيئة بها[٣].

= [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ]، الصحاح (٢/ ٧١٩ ـ ٧٢٠) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، مفردات ألفاظ القرآن ص(٥٠٣ ـ ٥٠٤) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨هـ]، المعجم الوسيط (١/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨) [دار الدعوة، ط٢، ١٩٧٢م].

(١) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص(٦٣) [دار الثقافة العربية، ط١، ١٩٧٤م]، شأن الدعاء ص(٩٤) [دار الثقافة، ط٣، ١٤١٢هـ]، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٥٢) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص(١٧١ ـ ١٧٢) [مجلة الجامعة الإسلامية، ع: ١١٢، ١٤٢٣هـ].

(٣) انظر: شأن الدعاء ص(٩٤ ـ ٩٥)، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٥٣).

الأدلة:

استدل من أثبت هذا الاسم من أهل العلم بقوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١].

وورد هذا الاسم في العديد من طرق حديث تعيين الأسماء المشهور[٤].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية: «أسماء الله المقترنة كالمعطي المانع، والضار النافع، المعز والمذل، الخافض الرافع، فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه، ولا الضار عن قرينه؛ لأن اقترانها يدل على العموم»[٥].

وقال ابن القيم: «من أسمائه الغفور، الرحيم، العفو، الحليم، الخافض الرافع، المعز المذل، المحيي المميت، الوارث، الصبور، ولا بد من ظهور آثار هذه الأسماء، فاقتضت حكمته سبحانه أن ينزل آدم وذريته دارًا يظهر عليهم فيها أثر أسمائه تعالى؛ فيغفر فيها لمن يشاء ويرحم من يشاء، ويخفض من يشاء ويرفع من يشاء»[٦].

وقال السعدي: «القابض الباسط،

(٤) انظر: معتقد هل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي ص(٧٩ ـ ٨٤) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٩٤).

(٦) مفتاح دار السعادة (١/ ٣)، [دار الكتب العلمية].

الخافض الرافع، المعز المذل، المانع المعطي، الضار النافع، هذه الأسماء الكريمة من الأسماء المتقابلات التي لا ينبغي أن يُثنى على الله بها إلا كل واحد مع الآخر؛ لأن الكمال المطلق من اجتماع الوصفين، فهو القابض للأرزاق والأرواح والنفوس، والباسط للأرزاق، والرحمة، والقلوب، وهو الرافع للأقوام القائمين بالعلم والإيمان الخافض لأعدائه»[(١)].

الشروط:

يشترط في إطلاق هذين الاسمين على الله ﷻ أن يكونا مقترنين؛ لأن الكمال في اقتران كل منهما بما يقابله[(٢)]، وإذا أفرد أَوْهم نقصًا فلا يجوز إطلاق اسم: الضار، أو اسم النافع على وجه الانفراد، بل يذكر كل منهما مع مقابله، ولم يطلق قط شيء منها في الوحي كذلك، لا في الكتاب ولا في السنة[(٣)].

يقول حافظ الحكمي: «إن من أسماء الله ﷻ ما لا يطلق عليه إلا مقترنًا بمقابله، فإذا أطلق وحده أوهم نقصًا تعالى الله عن ذلك، فمنها المعطي المانع، والضار النافع، والقابض الباسط، والمعز المذل، والخافض الرافع، فلا يطلق على الله ﷻ المانع الضار القابض المذل الخافض؛ كلًّا على انفراده، بل لا بد من ازدواجها بمقابلاتها؛ إذ لم تطلق في الوحي إلا كذلك»[(٤)].

المسائل المتعلقة:

الدعاء باسم النافع والضار على وجه الانفراد: من الأحكام المتعلقة بهذين الاسمين أن اسم الجلال الضار مما لا يجوز الدعاء به وحده بل يجمع بينه وبين اسم النافع، وكذلك النافع.

وقد فصّل شيخ الإسلام ابن تيمية القول في بيان الحكمة من ذلك في مواضع عدة من مؤلفاته، ومن ذلك قوله: «ولهذا إذا ذكر باسمه الخاص قُرن بالخير، كقوله في أسمائه الحسنى: «الضار النافع»، «المعطي المانع»، «الخافض الرافع»، «المعز المذل»، فجمع بين الاسمين لما فيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته، وأنه وحده يفعل جميع هذه الأشياء؛ ولهذا لا يُدعى بأحد الاسمين كالضار والنافع والخافض والرافع؛ بل يذكران جميعًا؛

(١) تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ١٧١ [مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٣٣، عام ١٤٢١هـ]

(٢) معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ٢١٢، و٣٢٧.

(٣) انظر: أعلام السنة المشهورة ٢٩، وانظر: أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسنة ١٣٠.

(٤) معارج القبول ١١٧ [دار ابن القيم، ط١، ١٤١٠هـ].

ولهذا كان كل نعمة منه فضلًا، وكل نقمة منه عدلًا»[(١)].

ويرجع أصل ذلك: أن الشر لم يرد في أسمائه، وإنما ورد في مفعولاته، ولم يُضف إليه إلا على سبيل العموم، أو أضافه إلى السبب المخلوق، أو بحذف فاعله[(٢)]، وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر]، و﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق]، وكأسمائه المقترنة، مثل: «المعطي المانع»، «الضار النافع»، «المعز المذل»، «الخافض الرافع»، وكقوله: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء: ٨٠]، وكقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]، وكقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾ [الجن]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعاء الاستفتاح: «**والخير بيديك، والشر ليس إليك**»[(٣)]، وسواء أريد به: أنه لا يُضاف إليك، ولا يُتقرب به إليك، أو قيل: إن الشر إما عدم، وإما من لوازم العدم، وكلاهما ليس إلى الله؛ فهذا يبين أنه سبحانه إنما يضاف إليه الخير، وأسماؤه تدل على صفاته، وذلك كله خير حسن جميل، ليس فيه شر، وإنما وقع الشر في المخلوقات[(٤)].

فالعلة في ذكر الاسمين جميعًا وإجرائهما مجرى الاسم الواحد، الدلالة على العموم الذي يفيده هذا الاجتماع دفع توهم النقص الذي قد يُفهم من إطلاق الاسم الذي فيه معنى الشر، وليس هذا فحسب فإن في الاقتران مزيد كمال من جهة الاسم الذي يدل على المدح: المعطي، والرافع، والمعز، ونحو ذلك؛ «ولهذا كان اتصافه بأنه يعطي ويمنع، ويخفض ويرفع، ويعز ويذل، أكمل من اتصافه بمجرد الإعطاء

(١) منهاج السنة النبوية (٥/ ٤١٠) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ]، وانظر: أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى (٨/ ٩٤ ـ ٩٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: في أنواع الإضافة الثلاثة: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤٧، ٥١١ ـ ٥١٢)، أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ضمن مجموع الفتاوى (٨/ ٩٤)، مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١)، منهاج السنة النبوية (٣/ ١٤٢ ـ ١٤٤)، (٥/ ٤١٠)، الحسنة والسيئة ص (٥٢ ـ ٥٣) [مطبعة المدني]، فصل في قوله ﷺ: «**سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلَا أنت**»، ضمن جامع المسائل (١/ ١٦١) [دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٧هـ].

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الدعاء وصلاة الليل، رقم ١٨٠٩).

(٤) انظر: جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثلث القرآن ص(١٢١ ـ ١٢٢)[دار القاسم، ط١، ١٤١٧هـ]، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، (٤/ ٣٧ ـ ٣٩)، (٧/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١، ١٤٢٦هـ].

والإعزاز والرفع؛ لأن الفعل الآخر حيث تقتضى الحكمة ذلك أكمل ممن لا يفعل إلا أحد النوعين، ويخل بالآخر في المحل المناسب له، ومن اعتبر هذا الباب وجده على قانون الصواب، والله الهادي لأولي الألباب»[(١)].

الآثار:

الإيمان بهذين الاسمين يثمر الاعتقاد الجازم بأن لا نافع ولا ضار إلا الله وحده؛ فكل نفع يدر على العبد في الدنيا فهو من الله تعالى، وكل عبد صدر منه منفعة فهو مسخر من الله تعالى بها، وكذلك القول في الضر، فالدنيا مقسمة بين ضر ونفع، والأخرى كذلك[(٢)].

حصول المنافع الدينية والدنيوية لمن شاء الله من عباده، وحصول الضرر لمن شاء الله من عباده لمن فعل الأسباب التي توجب ذلك، وكل هذا تبع لحكمته وسننه الكونية وللأسباب التي جعلها موصلة إلى مسبباتها؛ فإن الله تعالى جعل مقاصد للخلق وأمورًا محبوبة في الدين، والدنيا، وجعل لها أسبابًا، وطرقًا، وأمر بسلوكها ويسرها لعباده غاية التيسير، فمن سلكها أوصلته إلى المقصود النافع، ومن تركها أو ترك بعضها أو فوت كمالها أو أتاها على وجه ناقص ففاته الكمال المطلوب فلا يلومن إلا نفسه وليس له حجة على الله[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج.

٢ ـ شأن الدعاء للخطابي.

٣ ـ المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (ج١).

٤ ـ مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصبهاني.

٥ ـ الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (ج١).

٦ ـ أحكام القرآن لابن العربي (ج٢).

٧ ـ الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (ج١).

٨ ـ منهاج السنة النبوية لابن تيمية (ج٣، ٥)

٩ ـ بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (ج٣، ٤، ٧).

١٠ ـ بدائع الفوائد لابن القيم (ج١).

١١ ـ تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي.

(١) الرسالة الأكملية ص(٣٩) [مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ].

(٢) انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (١/ ٣٥٤).

(٣) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي ص(٢١٣ ـ ٢١٤).

هدم الكعبة

التعريف لغة:

هَدَم: الهاء والدال والميم: أصل يدل على حطِّ بناء، ثم يقاس عليه، وهدمت الحائط أهدمه. والهَدَمُ: ما تهدَّم، بفتح الدال، والهدْم: قلع المَدَر؛ يعني البيوت، وهدَّموا البيوت: شدد للكثرة، ويقال: تهدَّم عليه من الغضب؛ أي اشتد غضبه، ويقال: الهِدم بالكسر للثوب البالي، والجمع: أهدام[١].

التعريف شرعًا:

هدم الكعبة: هو استحلالها في آخر الزمان، من ذي السويقتين الحبشي، بقلع حجرها: حجرًا حجرًا، وسلب كنوزها وحليها، وتجريدها من كسوتها، وتخريبها خرابًا لا تعمر بعده أبدًا[٢].

الحكم:

يجب الإيمان بهدم الكعبة وأنه من أشراط الساعة في آخر الزمان، واعتقاد أنه حق، وواقع حقيقة، كما جاءت بذلك الأخبار عن رسول الله ﷺ[٣].

(١) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٢٣) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م]، والصحاح تاج اللغة (٥/ ٢٠٥٦) [دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ]، ومقاييس اللغة (٦/ ٤١) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) هذا التعريف مستفاد من مجموع أقوال النبي ﷺ في ذكره لهدم الكعبة.

الحقيقة:

خراب الكعبة هو ما يكون في آخر الزمان، والذي لا تعمر بعده أبدًا، وإلا فقد مرت بالكعبة غزوات متعاقبة هدمت خلالها كليًّا أو جزئيًّا، كما جاءت الأخبار الصحيحة بغزوها أكثر من مرة، ومنها الجيش الذي يخسف به قبل أن يصل إليها، وجيش الحبشة الذي يقوده ذو السويقتين، ويكون هو الأخير حيث تهدم الكعبة، ولا تعمر بعده أبدًا[٤].

الأدلة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة**»[٥].

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**كأني أنظر إلى أسود أفْحَجَ يقلعها حجرًا حجرًا**»[٦].

وعن سعيد بن سمعان قال: سمعت أبا هريرة يحدث أبا قتادة أن النبي ﷺ قال: «**يُبايَع رجل بين الركن والمقام ولن**

(٣) انظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٢٢) [مؤسسة الخافقين، ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ]، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٦/ ٢١٧) [دار الوطن، ط١٤١٣هـ].

(٤) انظر: أحاديث أشراط الساعة الصغرى، لصالح بن محمد آل سويلم (٥٤٨) [مؤسسة زاد، ط١، ١٤٣٤هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ١٥٩١)، ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم ٢٩٠٩)

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ٦٥٣٧).

يستحل هذا البيت إلا أهله فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ثم تجيء الحبشة فتخربه خرابًا لا يعمر بعده أبدًا وهم الذين يستخرجون كنزه»[(١)].

۞ المسائل المتعلقة:

المسألة الأولى: زمن هدم الكعبة:

اختلف أهل العلم في زمن هدم الكعبة على أقوال، أظهرها ما يلي:

القول الأول: أن خرابها وهدمها يكون زمن عيسى عليه السلام، واستدلوا بأثر ابن عمر رضي الله عنهما قال: «تخرج الحبشة بعد نزول عيسى بن مريم عليه السلام فيَبعث عيسى طليعة فينهزموا»[(٢)]. اختار هذا القول الحليمي[(٣)].

القول الثاني: أن هدمها يكون بعد خروج الدابة[(٤)].

القول الثالث: أنه يكون بعد الآيات كلها، وقرب قيام الساعة، حين ينقطع الحج، ولا يبقى في الأرض من يقول: الله.

وذُكر ما يؤيده؛ وهو: أن زمن عيسى عليه السلام كله زمن سلم وبركة وأمان، وهذا أليق بكرم الله تعالى، وتقتضيه الحكمة، فإن البيت قبلة الإسلام، والحج إليه أحد أركان الدين، فالحكمة تقتضي بقاءه ببقاء الدين، فإذا جاءت الريح الطيبة، وقبضت أرواح المؤمنين، فبعد ذلك يهدم البيت، ويرتفع القرآن[(٥)].

القول الرابع: أن خرابها يكون بعد رفع القرآن من الصدور، ومن المصاحف، وذلك بعد موت عيسى عليه السلام، وقال به القرطبي، وذكر أنه لبعض العلماء، وصححه العيني[(٦)].

ويرى السفاريني أن هدم الكعبة يكون بعد زمن عيسى عليه السلام، وبعد خروج يأجوج ومأجوج، وقبل الدخان، وارتفاع القرآن، وطلوع الشمس، وهذا هو الترتيب الذي مشى عليه في ذكر أشراط الساعة[(٧)].

وقد مال بعض الباحثين إلى القول الثالث، وذكر ما يؤيده؛ وهو قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]؛

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٤/ ٢٦٧) رقم (٨٦١٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ]، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٢٣٩) رقم (٦٨٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٤هـ]، وصححه الألباني كما في التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٩/ ٤٥٧) [دار باوزير للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٢) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (٢/ ٦٧٠) [مكتبة التوحيد، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ].

(٣) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (١١٨٢) [مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٥هـ]، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ١٨٥).

(٤) انظر: لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٢٥).

(٥) انظر: لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٢٥).

(٦) انظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (١١٨٣، ١٣٤٨)، وعمدة القاري للعيني (٩/ ٢٣٣) [دار إحياء التراث العربي، بيروت].

(٧) انظر: لوامع الأنوار (٢/ ١٤٢).

أي أن قوام الناس وانتعاش أمر دينهم ودنياهم بالكعبة، فإذا زالت الكعبة على يدي ذي السويقتين اختلت أمورهم[١].

المسألة الثانية: الجمع بين خراب الكعبة، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا﴾ [العنكبوت: ٦٧].

نقل بعض أهل العلم إشكالًا؛ وهو: أن هدم الكعبة يعارض ما ورد في الآية، وكذلك: ما جاء من حبس الفيل عن الكعبة، ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة، ولم تكن إذ ذاك قبلة للمسلمين، فكيف يسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين؟![٢].

وأجيب: بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة؛ حيث لا يبقى في الأرض أحد، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال، وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة، فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلعوا الحجر الأسود فحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة، ثم غزى مرارًا بعد ذلك وكل ذلك لا يعارض الآية؛ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ: «**ولن يستحل هذا البيت إلا أهله**» فوقع ما أخبر به النبي ﷺ وهو من علامات نبوته، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها[٣].

المصادر والمراجع:

١ ـ كتاب الفتن لأبي عبد الله نعيم بن حماد الخزاعي.

٢ ـ شرح صحيح البخاري لابن بطال.

٣ ـ إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم للقاضي عياض.

٤ ـ التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة لأبي عبد الله القرطبي.

٥ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي.

٦ ـ عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني.

٧ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر.

٨ ـ لوامع الأنوار البهية للسفاريني.

٩ ـ أحاديث أشراط الساعة الصغرى، لصالح بن محمد آل سويلم.

١٠ ـ المسائل العقدية المتعلقة بمكة المكرمة محمد عمر الكاميروني.

(١) انظر: أحاديث أشراط الساعة الصغرى، لصالح بن محمد آل سويلم (٥٤٩).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٦١) [دار المعرفة، بيروت، ط١٣٧٩هـ].

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٦١ ـ ٤٦٢).

رابعًا: المسائل المضافة

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
١	٢١٩	الإسلام	المسائل المتعلقة

- المسألة الرابعة: أهل القبلة:

يطلق أهل القبلة في كتب السنة والاعتقاد ويراد بهم: أهل الصلاة؛ أي المصلون الذين يتجهون في صلواتهم إلى القبلة، وهم بالمعنى العام: أهل الإسلام، ويدخل فيهم المنافق المظهر للإسلام.

وقد أطلق عليهم هذا اللقب تمييزًا عن غيرهم من أهل الملل كأهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم من الوثنيين والمجوس الذين ليس لهم قبلة يتميزون بها، أو لهم قبلة غير قبلة أهل الإسلام.

والحجة في هذا قول النبي ﷺ: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته**»[(١)].

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار نرجو للصالح ونخاف عليه»[(٢)].

وقال ابن عبد البر المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الآثار الثابتة في هذا الباب إنما تدل على أن الفتنة في القبر لا تكون إلا لمؤمن أو منافق ممن كان في الدنيا منسوبا إلى أهل القبلة ودين الإسلام ممن حقن دمه بظاهر الشهادة»[(٣)].

وقد ظهر هذا اللقب بكثرة لما ظهرت الخوارج فكفرت مرتكبي الكبائر من أهل القبلة، فصار هذا اللقب غالبا ما يقيد وينصرف إليهم، ويدل على ذلك استعمالات السلف وأقوالهم.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي سفيان قال: جاورت مع جابر بن عبد الله بمكة ستة أشهر. فسأله رجل: «هل كنتم تسمون أحدًا من أهل القبلة: كافرًا؟. فقال: معاذ الله!. قال: فهل تسمونه مشركًا؟. قال: لا»[(٤)].

مثل هذه العبارات كثيرة في أقوال

(١) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٣٩١).

(٢) أصول السنة ٥٠ [دار المنار، الخرج، السعودية، ط١، ١٤١١هـ]

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٢٥٢) [الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط١٣٨٧هـ]

(٤) الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته ٩٥ [مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ]

السلف والأئمة، ومن جاء بعدهم من أهل العلم.

* * *

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٢	٩٤٤	الحساب	المسائل المتعلقة

ـ المسألة السادسة: عرض الأعمال:

من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بعرض الأعمال على العباد يوم القيامة، وتعريفهم بها، وهو الحساب اليسير في حق المؤمن، وأما الكافر فتعرض عليه الأعمال توبيخًا له.

وقد ثبت عرض الأعمال بالكتاب والسنة:

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف]، وغيرها.

وأما من السنة: فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك» فقلت: يا رسول الله: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧ ـ ٨]. فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب**»(١).

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب»(٢).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «فلما نفى النبي ﷺ مناقشة الحساب عن الناجين، لم ينف كل ما يسمى حسابا، والحساب يراد به الموازنة بين الحسنات والسيئات، وهذا يتضمن المناقشة، ويراد به عرض الأعمال على العامل وتعريفه بها»(٣).

وفي عرض الأعمال على الجميع: تشريف للمحسنين، وتوبيخ للمسيئين(٤).

وقد يختص بعض المؤمنين بأن تعرض عليهم ذنوبهم، ثم يتجاوز عنها؛ للأحاديث الثابتة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «المراد

(١) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٣٧)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٦)

(٢) العقيدة الطحاوية ٧٢ [المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٤هـ].

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٢٩) [الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط٢، ١٤١١هـ].

(٤) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية(٥/ ٢٠٧) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ].

بالحساب في الآية: العرض؛ وهو إبراز الأعمال وإظهارها، فيعرف صاحبها بذنوبه، ثم يتجاوز عنه»[(١)].

واستدل ابن حجر بأحاديث:

منها: ما ورد عن عباد بن عبد الله بن الزبير سمعت أم المؤمنين عائشة تقول: سألت رسول الله ﷺ عن الحساب اليسير؟ قال: «**الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها**»[(٢)].

ومنها: حديث أبي ذر رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «**إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولًا الجنة، وآخر أهل النار خروجًا منها، رجل يؤتى به يوم القيامة، فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه، وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه صغار ذنوبه، فيقال: عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا، فيقول: نعم، لا يستطيع أن ينكر وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تعرض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنة، فيقول: رب، قد عملت أشياء لا أراها ها هنا. فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه**»[(٣)].

وغيرها من أحاديث الباب، والتي يظهر منها أن ذلك قد يختص ببعض المؤمنين؛ لأن الحساب والموازنة بين الحسنات والسيئات ثابتة، وهي التي تتضمن المناقشة، أو يكون ذلك خاصًّا بمن استوت حسناته وسيئاته، جمعًا بين النصوص.

ويدل على ذلك أن ابن حجر أورد بعد حديث عباد: حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «من زادت حسناته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حسابًا يسيرًا ثم يدخل الجنة ومن زادت سيئاته على حسناته فذاك الذي أوبق نفسه وإنما الشفاعة في مثله»[(٤)].

* * *

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٢	١١٠٠	الحي	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الأولى: السِّنة:

وردت هذه الصفة منفية عن الله تعالى؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

السِّنة: ورد عن السلف تفسيرها

(١) فتح الباري (١١/ ٤٠٢) [دار المعرفة، بيروت، ط١٣٧٩هـ].

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤٢/ ٣٣٢) رقم (٢٥٥١٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٢٩) رقم (٨٨٥)، وصححه الألباني كما في ظلال الجنة (٢/ ٤٢٩) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٠).

(٤) عزاه ابن حجر في الفتح (١١/ ٤٠٢) لابن أبي حاتم والحاكم، وذكر الألباني: أنه لم يقف عليه في المستدرك، وقال: وسكت عنه، فهو عنده حسن. انظر: السلسلة الضعيفة (١٣/ ٦٧) [دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ].

بالنعاس والنَّعْسة، وهو مقدمة النوم، أو دون النوم.

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «السِّنة: النعاس»[(١)]، وقال قتادة والحسن رحمهما الله: «السِّنة النَّعْسة»[(٢)]، وقال الضحاك: «السِّنة: الوسنة؛ وهو دون النوم»[(٣)].

وهذا المعنى المذكور هو الأكثر والأشهر، وذكرت معاني أخرى كقول بعضهم معناه: لا يفتر، وقول بعضهم: السِّنة: الوسنان، بين النائم واليقظان، وغير ذلك[(٤)].

والمقصود هو نفي صفات النقص عن الله تعالى، ومنها السِّنة، الذي هو النعاس.

والقاعدة عند أهل السنة في باب النفي: أن كل ما نفاه الله تعالى عن نفسه فهو صفات نقص، تنافي كماله الواجب، فجميع صفات النقص ممتنعة على الله تعالى لوجوب كماله، وما نفاه الله عن نفسه فالمراد به انتفاء تلك الصفة المنفية وإثبات كمال ضده، وذلك أن النفي لا يدل على الكمال حتى يكون متضمنا لصفة ثبوتية يحمد عليها[(٥)].

فنفي السِّنة: والتي هي النعاس يتضمن إثبات كمال حياته وقيوميته سبحانه وتعالى.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فإن نفي السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبين لكمال أنه الحي القيوم»[(٦)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «فنفي السِّنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته»[(٧)].

وقال ابن عثيمين: «والكمال في قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: كمال الحياة والقيومية؛ لأنه من كمال حياته أن لا يحتاج إلى النوم، ومن كمال قيوميته أن لا ينام»[(٨)].

* * *

(١) جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (٥/ ٣٩١) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ]، وتفسير ابن أبي حاتم(٢/ ٤٨٧) [مكتبة نزار مصطفى، السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٢) تفسير عبد الرزاق (١/ ٣٦٢) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ]، والسنة لعبد الله بن أحمد(١/ ٤٥٥) [دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ]

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن (٥/ ٣٩١).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (٥/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، وتفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٤٨٧).

(٥) انظر: فتح رب البرية بتلخيص الحموية ١٧ [دار ابن الجوزي، ط١٤١٧هـ]، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٣٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط١٤٢٤هـ]

(٦) مجموع الفتاوى (٣١/ ٣٦)، وانظر: الصفدية (٢/ ٦٤) [مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ].

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٨٩) [مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٧هـ].

(٨) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٦٧).

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٥	٢٣١٨	القدر	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الخامسة: حكم استعمال: «لو»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كلٍّ خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان**»[(١)].

«**لو**» **لغة**: هي حرف امتناع لامتناع؛ أي لامتناع الثاني من أجل امتناع الأول؛ كقولك: لو جئتني لأكرمتك، وقد تكون «لو» موقوفة بين نفي وأمنية إذا وصلت بـ: لا، وهي: «لولا»، وقيل: «لولا» مركبة من معنى: «إن»، و «لو»، وذُكر في الفرق بين: «لو» و: «لولا»: أن «لو» توجب الشيء من أجل وقوع غيره، و: «لولا» تمنع الشيء من أجل وقوع غيره؛ أي تمنع الثاني من أجل وجود الأول[(٢)].

وأما عن حكم استعمال: «لو» في الشرع، ففيه تفصيل، ويظهر ذلك من خلال الأوجه الآتية[(٣)]:

الأول: أن تستعمل في الاعتراض على الشرع، وهذا محرم؛ قال تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وهذا كان قولا للمنافقين لما استشهد سبعون رجلا من المسلمين، قالوا ذلك اعتراضا على تشريع الرسول ﷺ، وأنهم لو أطاعوهم ورجعوا كما رجعوا ما قتلوا، أي أن رأيهم خير من تشريع الرسول ﷺ.

الثاني: أن تستعمل في الاعتراض على القدر، وهذا محرم أيضا، قال تعالى: ﴿لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]، وهذا كذلك كان قولا للمنافقين؛ أي لو أنهم بقوا ما قتلوا.

الثالث: أن تستعمل للندم والتحسر، وهذا محرم أيضا؛ لأن كل شيء يفتح الندم عليك فإنه منهي عنه؛ لأن الندم يكسب النفس حزنًا وانقباضًا، والله يريد منا أن نكون في انشراح وانبساط.

(١) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٦٤).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٢٩٨) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م]، والصحاح للجوهري (٦/ ٢٥٥٤) [دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ].

(٣) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٣) [دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢٣هـ]، وانظر أصل المسألة: شرح ابن بطال لصحيح البخاري (١٠/ ٢٩٥) [مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٤هـ]، والمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (١١/ ١٢١) (١٦/ ٢١٦) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٣٩٢هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٢٨) [دار المعرفة، بيروت، ط١٣٧٩هـ]، وغيرها.

الرابع: أن تستعمل في الاحتجاج بالقدر على المعصية؛ وهذا باطل؛ كقول المشركين: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖ﴾ [الأنعام: ١٤٨].

الخامس: أن تستعمل في التمني، وحكمه حسب المتمنى: إن كان خيرًا فخير، وإن كان شرًّا فشر، ودليله ما جاء في قصة النفر الأربعة، فتمنى أحدهما خيرًا، وتمنى الآخر شرًّا.

السادس: أن تستعمل في الخبر المحض، وهذا جائز؛ ودليله قول النبي ﷺ: «**لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدي لأحللت**»(١).

* * *

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٥	٢٣٩٢	القوة	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الثالثة: شديد العقاب:

ورد في مواضع من كتاب الله العزيز وصف الله تعالى بأنه: شديد العقاب، كما في قوله ﷻ: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ١٩٦﴾ [البقرة]، وقد ورد هذا الاسم في أربعة عشر موضعًا من كتاب الله تعالى.

وهذا الاسم من الأسماء المضافة، ولم يقع ذكره في حديث أسماء الله الحسنى؛ وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه المشهور.

وقد عدّه جماعة من أهل العلم: من الأسماء الحسنى، كابن تيمية(٢)، وابن القيم(٣)، وابن حجر رحمهم الله(٤).

وظاهر كلام ابن عثيمين أنه يعده من الأسماء الحسنى؛ فقد قال في سياق كلامه على معنى: إحصاء الأسماء الحسنى تحت الوجه الأول: وهو الدعاء بها قال: «تجعلها وسيلة إلى مطلوبك، فتختار الاسم المناسب لمطلوبك؛ فعند سؤال المغفرة تقول: يا غفور، وليس من المناسب أن تقول: يا شديد العقاب اغفر لي، بل هذا يشبه الاستهزاء، بل تقول: أجرني من عقابك»(٥).

ومثله الشيخ حافظ حكمي رحمه الله فيدل صنيعه أنه يعده من جملة أسماء الله

(١) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ١٧٨٥)، ومسلم (كتاب الحج، رقم ١٢١١).

(٢) انظر: المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام (١/ ٦٠) [جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ]

(٣) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٦٠) [دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان].

(٤) انظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر (٤/ ٤٢٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ]، وفتح الباري له (١١/ ٢١٨) [دار المعرفة، بيروت، ط١٣٧٩هـ].

(٥) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢٥٩) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

الحسنى؛ حيث ذكره تحت معنى: إحصاء أسماء الله الحسنى[١]، ومثلهم الشيخ صالح الفوزان حفظه الله فقد ذكره في سياق الدعاء بأسماء الله الحسنى ومراعاة مناسبة الاسم للحاجة المطلوبة[٢].

وهذا الاسم معناه ظاهر، ومما ينبغي فيه: الوقوف منه موقف الخشية والرهبة.

قال حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما كان فيه معنى الوعيد كعزيز ذي انتقام، شديد العقاب، سريع الحساب، فليقف منه عند الخشية والرهبة»[٣].

* * *

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٥	٢٣٩٢	القوة	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الرابعة: شديد المِحَال:

ورد هذا الاسم في موضع واحد من كتاب الله تعالى؛ حيث يقول الباري جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾ [الرعد].

وقد عدّه بعض أهل العلم من صفات الله تعالى، والتي لا تطلق إلا مقيدة في حال دون حال، وهو الذي يدل عليه صنيع ابن تيمية في العقيدة الواسطية[٤].

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمكر والكيد والمحال من صفات الله الفعلية التي لا يوصف الله بها على سبيل الإطلاق؛ لأنها تكون مدحًا في حال، وذمًّا في حال، فيوصف بها حين تكون مدحًا، ولا يوصف بها إذا لم تكن مدحًا؛ فيقال: الله خير الماكرين، خير الكائدين، أو يقال: الله ماكر بالماكرين، خادع لمن يخادعه»[٥].

وقد تنوعت عبارات السلف والأئمة في بيان معنى قوله: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾.

فقيل معناه: شديد الأخذ بالعقوبة.

وقيل: شديد القوة، وهو قول مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ، وغيره[٦].

والأقوال متقاربة؛ قاله الشيخ محمد خليل هراس رَحِمَهُ اللَّهُ[٧].

وقيل: شديد المكر، وكأنه مأخوذ من الحيلة، ولهذا ورد عن بعض السلف

(١) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (٣٩) [الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (٢/ ٢١٠) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٢٣هـ].

(٣) أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (٣٩) [الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ٣٣١) [دار ابن الجوزي، السعودية، ط٤، ١٤٢٤هـ].

(٥) المصدر نفسه (١/ ٣٣٦).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (١٦/ ٣٩٣٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٧) انظر: شرح العقيدة الواسطية (١٢٣) [دار الهجرة للنشر والتوزيع، الخبر، السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ].

تفسيره: بشديد الحيلة[١]، واعترض على تفسيره بشديد الحيلة، وقيل غير ذلك من الأقوال[٢].

وظاهر صنيع ابن تيمية في العقيدة الواسطية أنه يرى أن معنى: ﴿شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾ هو: شديد المكر.

قال ابن عثيمين: «ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ يعني ابن تيمية ـ ثلاث صفات متقاربة في أربع آيات: المحال، والمكر.

الآية الأولى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾﴾؛ أي شديد الأخذ بالعقوبة، وقيل: إن المِحال بمعنى المكر؛ أي شديد المكر، وكأنه على هذا التفسير مأخوذ من الحيلة، وهي أن يتحيل بخصمه حتى يوقع به، وهذا المعنى ظاهر صنيع المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه ذكرها في سياق آيات المكر والكيد»[٣].

* * *

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٥	٢٩٠٩	الميزان	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الخامسة: الذين توزن أعمالهم:

ورد في النصوص الشرعية من الكتاب والسنة إثبات الميزان والموازنة للأعمال، وتدل عموم النصوص الواردة على أن جميع المكلفين من المؤمنين والكفار، وكذلك الجن: مؤمنهم وكافرهم توزن أعمالهم.

قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]، ولم يفصل بين نفس ونفس[٤].

وقد جاء في السنة من أن سبعين ألفًا من أمة محمد ﷺ يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، كما في حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا وفيه عن النبي ﷺ أنه قال: «**فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر، فإذا سواد عظيم فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**»[٥].

وكذلك ورد من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ

(١) انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٢٣١) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ]، وجامع البيان في تأويل القرآن لابن جرير الطبري (١٦/ ٣٩٥-٣٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/ ٢٩٩) [دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٣) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٣٣١) [دار ابن الجوزي، السعودية، ط٤، ١٤٢٤هـ].

(٤) انظر: التذكر بأحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي (٧٢١) [مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الطب، رقم ٥٧٠٥)، مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢٠).

الطويل وفي عن النبي ﷺ أنه قال: «**فيقال يا محمد أدخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب**»(١).

فهذه الأحاديث يظهر منها أنه لا توزن أعمالهم، وقد أجاب الحافظ ابن كثير أن في ذلك نظرًا؛ فقال: «وقد تواترت الأحاديث في السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب، لكن يلزم من هذا أن لا توزن أعمالهم، وفي هذا نظر والله أعلم، وقد توزن أعمال السعداء وإن كانت راجحة؛ لإظهار شرفهم على رؤوس الأشهاد، والتنويه بسعادتهم ونجاتهم»(٢).

وأما الكفار فقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الكفار لا توزن أعمالهم؛ لقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ [الكهف]؛ قالوا: المعنى ليس لهم حسنات توزن في الكفة الأخرى، في مقابل سيئاتهم، بل ليس لهم إلا السيئات(٣).

وأجاب آخرون: بأنها لا تدل على أن الكفار لا توزن أعمالهم، بل موازينهم خفاف، وقد نص الله تعالى على ذلك؛ إذ يقول ﷻ: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٤﴾ أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [المؤمنون]؛ فأخبر ﷻ أن هؤلاء المكذبين بآياته خفت موازينهم، والمكذبون بآيات الله كفار بلا شك(٤)، وممن نصر هذا القول القرطبي رحمه الله(٥).

قال يحيى بن سلام رحمه الله: «قوله: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾ هو مثل قوله: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾»(٦).

ويدل على هذا القول ما نقله ابن جرير الطبري تحت تفسيره لهذه الآية، ولم ينقل غيره؛ حيث يقول: «يقول تعالى ذكره: فلا نجعل لهم ثقلًا، وإنما عنى بذلك: أنهم لا تثقل بهم موازينهم، لأن الموازين إنما تثقل بالأعمال

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٧١٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)

(٢) النهاية في الفتن والملاحم (٢٥/ ٣٦) [الناشر: دار التراث الإسلامي].

(٣) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٣٥٢) [دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٤١٥هـ]، وانظر: لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ١٨٥) [مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ].

(٤) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٤/ ٥٣) [مكتبة الخانجي، القاهرة].

(٥) انظر: التذكر في أحوال الموتى للقرطبي (٧١٥، ٧٢٠ ـ ٧٢١).

(٦) أصول السنة لابن أبي زمنين (١٦٥) [مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ].

الصالحة، وليس لهؤلاء شيء من الأعمال الصالحة فتثقل به موازينهم، وبنحو الذي قلنا في ذلك، قال أهل التأويل»[(١)].

ويقول السَّفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قال: توزن أعمالهم لوروده في ظواهر عموم الآيات والأحاديث يجيب عن الآية الكريمة بأنه تعالى لا يقيم لهم وزنًا نافعًا كما في قوله: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣] أي كالهباء في عدل نفعه، وحصول فائدته.

والحق أن مؤمني الجن كالإنس في الوزن، وكافرهم ككافرهم»[(٢)].

الجزء	الصفحة	المصطلح	الفقرة
٦	٣١٧٤	الولي	المسائل المتعلقة

ـ المسألة الخامسة: خاتم الأولياء:

ادعى الصوفية أن للولاية ختما، كما أن للنبوة ختما، فكما أن خاتم الأنبياء هو نبينا محمد ﷺ، فكذلك للأولياء خاتم، وكان أول من أحدث هذه البدعة وادعى أنه خاتم الأولياء هو محمد بن علي بن الحسين المعروف بالحكيم الترمذي في القرن الثالث الهجري، وصنف كتابه: «ختم الأولياء»[(٣)].

ثم جاء بعده رؤوس المتصوفة من الحلولية والاتحادية وغيرهم، كابن عربي الطائي (ت٦٣٨)، فادعى كل واحد منهم: أنه خاتم الأولياء، وزعموا أن الولاية أفضل من النبوة، وبناء عليه قالوا: إن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء؛ لأن الولي يأخذ من الله تعالى بلا واسطة، والنبي يأخذ من الله تعالى بواسطة[(٤)].

وكان من قولهم:

مقام النبوة في برزخ
فويق الرسول ودون الولي[(٥)]

واستمرت هذه الدعاوى في المتصوفة المتأخرين، فجاء أحمد التجاني من فاس بالمغرب (ت١٢٣٠ه)، فادعى أنه هو خاتم الأولياء، ثم جاء بعده محمد بن عثمان الميرغني السوداني (ت١٢٦٨هـ)،

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٥/ ٤٢٩) [دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٢) لوامع الأنوار البهية (٢/ ١٨٥) [مؤسسة الخافقين ومكتبتها، دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ].

(٣) انظر: كتاب ختم الأولياء للحكيم الترمذي (٤٠٦، ٤٢١ ـ ٤٢٢) [المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١١/ ٤٤٤) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ط١٤١٦هـ]، والصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٨) [مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢، ١٤٠٦هـ].

(٤) انظر: فصوص الحكم لابن عربي (٦٢ ـ ٦٣) [دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، ط١٩٤٦م]، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢٠٧) (١١/ ٢٢٣).

(٥) انظر: الفتوحات المكية لابن عربي (٢/ ٥٢ ـ ٥٣، ٢٥٢) [دار إحياء التراث العربي ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ].

فادعى أنه هو خاتم الأولياء، وأن من سبقه أو يلحقه ممن يدعي ختم الولاية فإنه كاذب مفتر، وهكذا كل من جاء بعدهم يدعي هذه الدعوى الباطلة، ويكذب من سبقه أو من يأتي بعده[١].

والقول بخاتم الأولياء لفظ وتسمية باطلة لا أصل لها؛ لا من كتاب ولا من سنة، ولا هو كلام مأثور عمن هو مقبول عن الأمة قبولًا عامًّا[٢].

وأما تفضيل الولي على النبي عليه الصلاة والسلام فهو كفر وبهتان[٣] ومما هو معلوم شرعًا أن الرسول أفضل من النبي الذي ليس برسول، والنبي أفضل من الولي الذي ليس بنبي، والرسالة تنتظم النبوة والولاية، كما أن النبوة تنتظم الولاية، وأن أفضل ما عند الولي ما يأخذه عن الرسول لا ما يأخذه عن قلبه، وأن أفضل الأولياء الصديقون، وأفضلهم أبو بكر، وكان هو أفضل من عمر مع أن عمر كان مُحَدَّثًا مُلهمًا، ومع هذا فالصديق إنما كان يتلقى من مشكاة النبوة فهو أفضل مطلقًا؛ لأن ما يأخذه هو من نبي معصوم من الخطأ، والمحُدَّث ليس بمعصوم بل يقع له الصواب والخطأ، ولهذا يحتاج أن يزن بالميزان النبوي المعصوم جميع ما يقع له؛ أي لغير الأخذ من مشكاة النبوة، فهذا حال محدث السابقين الأولين وهو عمر بن الخطاب وهو أفضل من غيره، والصديق أكمل منه وأتم مقاما، فهذا حال خير السابقين الأولين وأفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، فكيف بهؤلاء الذين فيهم من الباطل والضلال ما لا يعلمه إلا ذو الجلال والإكرام![٤].

(١) انظر: فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها لغالب عواجي (٣/ ١٠١٨) [المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، ط٤، ١٤٢٢هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣٦٦، ٤٤٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٤٤٤).

(٤) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية (٣٨٧ ـ ٣٨٨) [مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٥هـ]، والصفدية (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥).